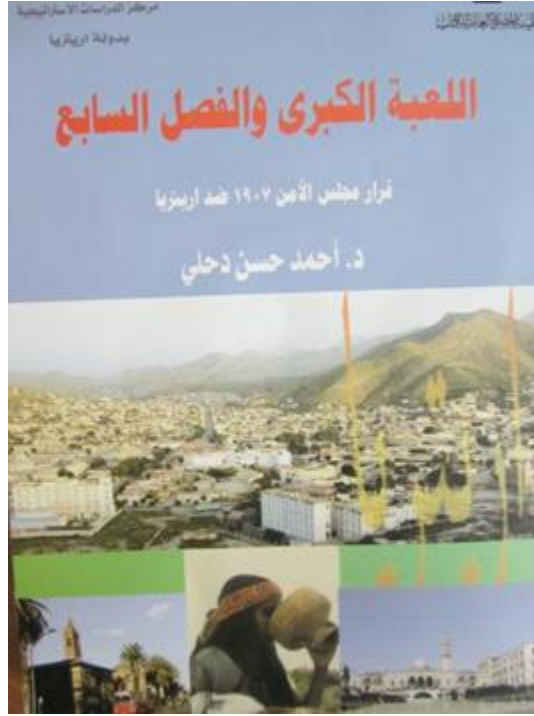


اللعبة الكبرى والفصل السابع



اصدر مجلس الأمن الدولي في جلسته 6254 المعقودة في 23 ديسمبر 2009 القرار رقم 1907 ضد اريتريا وفرض عليها حزمة عقوبات بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة بذريعة ان دولة اريتريا تقدم دعما سياسيا ولوجستيا وماليا للحركات المسلحة الصومالية ولعدم اعترافها بـ " الحكومة الصومالية الفيدرالية الانتقالية " ولعدم سحبها لقواتها من منطقة حدودها المشتركة مع جيبوتي ، ولا سيما في رأس دميرا وجزيرة دميرا. وتتمثل تلك العقوبات المفروضة على اريتريا من قبل مجلس الأمن في حظر شراء الأسلحة، وتجميد أموالها وأصولها المالية ومواردها الاقتصادية، ومنع سفر بعض شخصيات الدولة. و هذا القرار جائر وغير عادل ولا يستند على أسس قانونية، فانه لا يركز إلا على الإرادة السياسية العارمة للإدارة الأمريكية في فرض عقوبات مجحفة بحق اريتريا، لا لجريمة ارتكبتها، وإنما بسبب تشبثها وتمسكها باستقلالية وسيادية قرارها السياسي سواء على الصعيد الوطني أو الإقليمي أو القاري أو الدولي. وبغية تسليط الأضواء على مجمل هذه المسائل، سيتم استعراض في الجزء الاول من هذه الدراسة حيثيات ومنطوق قرار مجلس الأمن وشرح خلفيته لفهمه في إطاره العام، ثم الشروع في تفكيكه وتحليله ، قبل الوقوف على موقف كل الدول الأعضاء الدائمين وغير الدائمين في مجلس الأمن والتعقيب عليها، وصولا الى خلاصة .

وفي الجزء الثاني والأخير من هذه الدراسة نتوقف على ابرز مفاصل الأزمة الصومالية بأبعادها التاريخية والسياسية والجيو- إستراتيجية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية والبيئية، قبل بلورة السياسة الأثيوبية والأمريكية والارترية حيال الصومال، وكشف موقف مجلس الأمن الذي أدان اريتريا وفرض عليها عقوبات بمقتضى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لمجرد تهمة دعم سياسي ولوجستي ومالي أطلقها عليها " فريق رصد

الصومال وارتريا " تتعلق بفرض حظر الأسلحة على الصومال التابعة لمجلس الأمن، من دون تقديم دلائل ملموسة وقرائن موثقة. ولكن، ومن مفارقة الأمور، لم يحرك مجلس الأمن ساكنا إزاء غزو أثيوبيا للصومال في ديسمبر 2006، ولم ير أهمية وضرورة مناقشة العمليات العسكرية التي تقوم بها القوات البحرية والجوية الأمريكية في الصومال، بالرغم ان ذلك يشكل خرقا سافرا وفادحا لميثاق الأمم المتحدة ولمبادئ مجلس الأمن. ونحن هنا أمام سياسة الكيل بمكيالين التي دأب عليها مجلس الأمن ليس اليوم فقط، وإنما منذ قيامه بعد الحرب الكونية الثانية، واستخدام الدول الخمس الدائمة العضوية لحق الفيتو أو عدم استخدامه خدمة لمصالحها تارة، ومن باب الواقعية السياسية " الريل بوليتيك " طورا، وفي سياق سياسة " شيلني اشليك " في لعبة حسابات الدول الكبرى الخمس مرة، على أنقاض ميثاق الأمم المتحدة نفسه، ومبادئ مجلس الأمن ذاته، وعلى حساب القانون الدولي، وعلى ركام مصالح وسيادة الدول الصغرى والمتوسطة.

ويخلص الكاتب الى:

" ان القرار رقم 1907 الذي اعتمده مجلس الأمن في 23 ديسمبر 2009 ضد إريتريا فارضا عليها حزمة عقوبات جائرة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، مستندا على تقارير " فريق رصد الصومال وارتريا " والذي تراجع عن اتهاماته الأساسية العارية من الصحة كما تم توضيحه آنفا، لكونها لا تركز على أدلة ثابتة وقرائن موثقة. وعليه يعتبر ذلك القرار باطلا بكل المعايير القانونية والسياسية والأخلاقية. ولولا الضغوطات السياسية والدبلوماسية التي مارستها الولايات المتحدة الأمريكية على أعضاء مجلس الأمن لما كان بالإمكان مرور ذلك القرار في عجلة غريبة وفريدة في عشية رأس السنة. والمهم في الأمر هو ان هناك ثمة أسئلة عديدة معلقة وتساؤلات كثيرة حائرة ومحيرة تطرح نفسها في هذا الصدد حول هذا القرار وكيفية اعتماده من ناحية، وعدم إدانة الغزو الأثيوبي للصومال من ناحية ثانية، وعدم إدانة عمليات القتل والاعتقالات الأمريكية في الصومال من ناحية أخرى، ومجمل هذا المعطيات تكشف بجلاء وتؤكد بما لا يرقى اليه أدنى ريب، بان الأمم المتحدة وجهازها التنفيذي ممثلا في مجلس الأمن يعانيان من أزمة بنيوية. ونذكر من ضمن تلك الأسئلة والتساؤلات التي تحتاج لإجابات شاملة وشفافية ما يلي :

1 - كيف يفرض مجلس الأمن الدولي عقوبات على إريتريا من دون الاعتماد على دلائل مؤكدة وموثقة؟!

2 - كيف يمكن لمجلس الأمن الاعتماد على تقارير " فريق الرصد " التي زعم فيها في بداية الأمر بوجود ألفين جندي إرتري في الصومال ثم تخلى عنها لعدم صحتها، وأدعى بدعم إريتريا للمقاومة الصومالية بالسلاح بحرا وجوا، قبل ان يتراجع عنها أيضا لبطلانها؟!

3 - كيف يمكن لمجلس الأمن الادعاء بأنه فرض العقوبات على إريتريا بطلب من الايغاد والاتحاد الإفريقي من دون أن يضرب عرض الحائط بالأسس والقوانين والوثائق التي تحكمه في عملية فرض العقوبات بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة في مثل هذه الحالات التي تفتضي منه بتشكيل فريق تقصي الحقائق بصورة موضوعية ومحيدة؟!

4 - لماذا يلوذ مجلس الأمن بالصمت إزاء التدخلات الأثيوبية السياسية والعسكرية المستمرة في شؤون الصومال الداخلية منذ سقوط نظام الجنرال سياد بري في يناير 1991 ولغاية الآن؟!

- 5 - لماذا لم يدين مجلس الأمن غزو أثيوبيا للصومال في ديسمبر 2006؟!
- 6 - لماذا لم يدين مجلس الأمن أثيوبيا استنادا على تقارير " فريق رصد " المؤكدة عبر وثائق اغراق أديس أبابا للصومال بالأسلحة، خارقة قراره رقم 733 الصادر في 23 يناير 1992 والذي بموجبه فرض حظر الأسلحة على الصومال.؟!
- 7 - لماذا لم يدين مجلس الأمن استخدام أثيوبيا للقنابل الفسفورية البيضاء في مقديشو ضد المقاومة الصومالية للغزو الأثيوبي، كما جاء عبر وثائق وصور وتحاليل كيميائية رفعها " فريق الرصد " الى مجلس الأمن في 18 يوليو 2007 ؟
- 8 - لماذا لم يدين مجلس الأمن الولايات المتحدة لدعمها لأمرء الحرب في عام 2001 والذين شكلوا ما عرف آنذاك بـ " مجلس المصالحة والتجديد الصومالي"، وعمقوا الأزمة وعاثوا الخراب والدمار في البلاد؟!
- 9 - لماذا لم يدين مجلس الأمن الولايات المتحدة لتنظيمها لأمرء الحرب تحت مظلة " تحالف إرساء السلام ومكافحة الإرهاب " في عام 2006 ودعمها بكل الأشكال، خارقة قرارات مجلس الأمن وميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي؟!
- 10 - لماذا لم يدين مجلس الأمن الولايات المتحدة لقيامها بعمليات الاغتيالات العشوائية والانتقائية في الصومال بحرا وجوا على أنقاض كل القوانين والأعراف الدولية؟!

والأمر المبكي والمضحك حقا هو إن مجلس الأمن لم يحترم الأهداف المحددة له من قبل الأمم المتحدة والتي تعبر عن مبرر وجوده ذاته ونقصد بذلك تحديدا مبدأ الحفاظ على الأمن والسلام الدوليين، بفشله في إدانة الغزو الإثيوبي للصومال في ديسمبر 2006، ولكن الأدهى والأمر هو ان دولة مثل الولايات المتحدة الدائمة العضوية في مجلس الأمن بررت الغزو الأثيوبي للصومال وخلفت له الغطاء السياسي في مجلس الأمن بالتلويح باستخدام حق الفيتو إذا ما تجرأ أحد من بقية أعضاء مجلس الأمن في طرح مشروع مناقشة الغزو الأثيوبي للصومال، فما بالك بإدانة الغزو الأثيوبي للصومال.

وفي خاتمة المطاف يمكن اختزال جملة هذه الأسئلة وتلك التساؤلات السابقة في سؤال محوري واحد ألا هو لماذا دان مجلس الأمن دولة إريتريا على غير وجه حق وسكت على غزو أثيوبيا للصومال وعلى خروقات الإدارات الأمريكية لميثاق الأمم المتحدة ولأهداف وقرارات مجلس الأمن نفسه . والجواب لا يقتضي التأمل العميق أو العناء الطويل، لكونه بات ومنذ فترة غير وجيزة ظاهرا للعيان، وهو ان الإدارة الأمريكية غدت تصدر عبر مجلس الأمن ما تريد من قرارات وتحول دون صدور ما لا تريده من قرارات أخرى. وهذا يعني فيما يعني، بان الأمم المتحدة ومجلس الأمن لم يعدا قادرين على النهوض بدورهما المنشود، وذلك لجملة أسباب لعل أهمها بان بعد مرور ستة عقود ونصف عقد من قيامهما بعد نهاية الحرب الكونية الثانية، وتحديدا في عام 1945، تغيرت أمور تاريخية وسياسية واقتصادية وعسكرية واجتماعية وثقافية وبيئية ، ولم يعد العالم محكومة بجذلية الحرب الباردة التي تجسدت في الثنائية القطبية والتي تلاشت بدورها مع انهيار جدار برلين في عام 1989، وتفسخ الاتحاد السوفيتي في عام 1990، وزوال حلف وارسو في عام 1991، وبزوغ وافول نظام الأحادية القطبية في نهاية القرن المنصرم وفي بداية القرن الراهن، وبروز ملامح تعددية قطبية ، وظهور تحديات ومخاطر جديدة تقتضي إجراء ليس مجرد

إصلاحات عامة، وانما تغييرات راديكالية في كل مؤسسات الأمم المتحدة وفي مقدمتها مجلس الأمن.

والإشكال كل الإشكال يكمن في إن الدول الخمس الدائمة العضوية لا تريد التخلي عن امتيازاتها التاريخية والسياسية، وتعترض على الإصلاحات العامة، فما بالك بالتغييرات الجذرية، باستخدام حق الفيتو. والغريب في الأمور إن قادة دول العالم الثالث والثاني من ناحيتهم يهدرون جل طاقاتهم ووقتهم في جدل بيزنطي حول عدد مقاعد الدائمة وغير الدائمة التي يحلمون بالفوز بها في مجلس الأمن ليس لتصحيح مسار مجلس الأمن ودور الجمعية العمومية للأمم المتحدة لكي ينهضا بمهامهما ومسؤولياتهما على كل الصعد وبما يتلاءم وتحديات الألفية الجديدة وإشكلياتها الحديثة، وإنما سعيا للحصول على إمتيازات خاصة تلبى طموحاتهم الانانية. وإذا كان ذلك كذلك فلا جدوى من حصول بعض دول الصاعدة على مقاعد في مجلس الأمن ما لم تجر تغييرات محورية في اسس مؤسسات وفحوى ميثاق ومبادئ الأمم المتحدة و دور مجلس الأمن، بحيث تخدم مصالح المجتمع الدولي برمته ليس بصورة صورية فقط، بل شكلا ومضمونا ، سيما ونحن نعيش في كوكب كبير تحول وبسرعة قياسية الى قرية صغيرة تلاشت في خضمها الحدود، وغدت تتأرجح في المنزلة بين منزلتي الخلاص الجماعي والانتحار الجماعي.

وإذا كانت الأمم المتحدة وبكل مؤسساتها وفي مقدمتها مجلس ستدخل القرن الحادي والعشرين من أبوابه الواسعة، أي ان تكون على قدر التحديات الوطنية والإقليمية والقارية والدولية الراهنة بكل تعقيداتها وتداخلاتها وامتداداتها، ينبغي إعادة نظر نقدية شاملة على الأسس التي تقوم عليها وعلى المبادئ التي تحكمها والتي تضبط نهج كل أجهزتها، بحيث تتلاءم وظروف وشروط القرن الحالي، وتكون قادرة ليس للتصدي للتحديات الماثلة أمامها وفي وجه العالم بعقلانية وبرغماتيكية وحكمة، بمشاركة الجميع على حل قضايا الجميع من قبل الجميع ولمصلحة الجميع فقط، وانما أيضا لإرساء دعائم الأفاق المستقبلية للإنسانية جمعاء المحاصرة بسباق التسلح، وبسط الهيمنة، والأزمة المالية والكساد الاقتصادي واستشراء البطالة، والانفجار السكاني، وازدياد الفقر، وانتشار الأمراض، واستفحال الأمية، وتضاعف الهجرات الجماعية، وارتفاع معدل التلوث البيئي، والتغيرات المناخية الكونية المهددة بكوارث وجودية، وطغيان مظاهر العولمة السلبية لحسابات أنانية وجنونية وانتحارية في ذات الآن. "